مشهد العلاقات الخارجية: حكومة نتنياهو السادسة تراهن على توسيع التطبيع بغرض تبييض تطرّفها

هنيدة غانم ووليد حباس

تحت المجهر

■ وجود حكومة بينيت–لابيد يدفع نحو ترميم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ■ تحسين العلاقات مع الأردن وتركيا ■ اتفاقيات أبراهام تدفع لإقامة تحالفات جديدة وتوسيع اتفاقيات التعاون متعدد المجالات ■ لا يزال الملف النووي الإيراني على رأس أولويات الخارجية الإسرائيلية ■ المزيد من المنظمات الحقوقية والأممية تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الأبارتهايد.

نتنياهو في باريس في ٢ شباط: ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

سمح وجود حكومة بينت–لبيد التي تتبنى لغة دبلوماسية بعيدة عن الاستفزاز الشعبوي بتحسن علاقات إسرائيل مع الأطراف الدولية التي شابها التوتر أو البرودة في ظل حكومات نتنياهو المتعاقبة على الرغم من تبينها فعليًا السياسات نفسها التي تبناها سلفها نتنياهو في ما يتعلق بالاستيطان واستمرار مساعي إخضاع الشعب الفلسطيني.

توقيع اتفاقيات ومعاهدات مختلفة خلال فترة حكم بنيت–لبيد تعيد تحسين مكانة إسرائيل وعلاقاتها: وثيقة القدس مع أميركا، منتدى النقب مع دول عربية، إعادة عقد لقاءات «اتفاقية الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي. اتفاقيات تصدير غاز مع مصر.

توقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية مع لبنان، جاء على خلفية التدخل الأميركي النشط، وفي ظل أزمة الغاز العالمية. الاتفاقية تضمن هدوءًا على المدى القريب، وتقلل أمكانية التدهور العسكري مع حزب الله.

في ظل تركيبتها المتطرفة ووجهتها لترسيخ مشروع الاستيطان، تضع الحكومة الجديدة على رأس أولوياتها توسيع مشاريع التطبيع مع دول عربية وإسلامية، هذا سيكون جزءًا من عملية تبييض «التطرف» أمام الغرب بشكل خاص.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل لدى الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله «الجناح اليساري».

من ثمار اتفاقيات أبراهام «قمة النقب» التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧–٢٨ آذار ٢٠٢٢، وتسعى للتحول إلى منتدى إقليمي.

ما زال الموقف الإسرائيلي يضع التهديد النووي الإيراني على قمة التهديدات الإستراتيجية التي يجب التعامل معها، وأضيف إلى ذلك بعد اندلاع الحرب السورية الداخلية التموضع الإيراني الإقليمي خاصة في سورية وفي لبنان عبر علاقتها مع حزب الله.

تعتبر التقديرات الإسرائيلية أن مواجهة المساعي القانونية الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية واتساع اتهامها بأنها دولة أبارتهايد أحد أهم التحديات التي يجب على الدبلوماسية الإسرائيلية مواجهتها.

مقدمة

الحدث الذي ميّز مشهد العلاقات الخارجية خلال العام ٢٠٢٢، هو وجود حكومة بينيت–لابيد التي سعت إلى ترميم صورة إسرائيل وعلاقاتها مع العالم. أتاحت ولاية يائير لابيد لوزارة الخارجية لدوائر أوروبية وأميركية أن تشعر بالارتياح لغياب نتنياهو صاحب السياسات "المستفزة". في المقابل، عوّلت هذه الدوائر على لابيد ولغته غير الخشنة على الرغم من تبنيه سياسات نتنياهو نفسها في الأراضي المحتلة. وهذا سمح مثلًا بعودة إسرائيل لاتفاقات شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي كانت قد تجمدت على مدار العقد المنصرم. غير أن ما تحقق من تحسن لموقع إسرائيل الإقليمي جاء أساسًا من خلال دول التطبيع الإبراهيمي (الإمارات والمغرب والبحرين) التي عززت علاقاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية مع إسرائيل عبر اتفاقات وشراكات غير مسبوقة وزيارات متبادلة. كما أن الولايات المتحدة ساهمت، وبقوة، في تعزيز علاقات إسرائيل الإقليمية عبر إشرافها على "منتدى النقب" الذي يجمع دول اتفاقيات أبراهام مع إسرائيل، ومشاركتها في مجموعة I2U2 التي تضم إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة كلًا من الهند والإمارات (انظر لاحقًا). كما شهد العام ٢٠٢٢ عودة العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، وترميم العلاقة مع الأردن.

على الجانب المقابل لهذا التحسن، لم تستطع إسرائيل (ومعها الولايات المتحدة) محاصرة التأييد الدولي للموقف الفلسطيني كما ظهر في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتقارير التي صدرت عن منظمات حقوقية دولية خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢ تندد بسياسات إسرائيل وتتهمها بارتكاب جريمة الأبارتهايد. ناهيك عن اتساع رقعة حملات التأييد للقضية الفلسطينية ودعم المقاطعة خاصة بين الأجيال الشابة في الجامعات الأميركية وفي أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي.

يرصد هذا الفصل ويحلل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٢ من خلال خمسة محاور: الأول يركز على علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي التي تحسنت بشكل ملحوظ خلال فترة ولاية لابيد لوزارة الخارجية الإسرائيلية (٢٠٢١–٢٠٢٢)، لكنها لا تزال مفتوحة على أكثر من سيناريو سيما بعد تشكيل حكومة نتنياهو السادسة التي قد تتسبب سياساتها الداعمة علنًا للاستيطاني بتوتير العلاقة من جديد مع دول الاتحاد الأوروبي. ينسحب الأمر أيضًا على علاقة إسرائيل بالحزب الديمقراطي الأميركي كما هو واضح في القسم الثاني الذي يركز على علاقات إسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة. القسم الثالث، ينظر في علاقات إسرائيل الإقليمية بالتركيز على تكوين مجموعة I2U2 و"منتدى النقب"، واتساع العلاقات التي تربط إسرائيل بدول اتفاقيات أبراهام. القسم الرابع يحلل سياسات إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني. أما القسم الخامس فيسرد أهم المحطات التي تندرج تحت ما يمكن فهمه على أنه "تنامي نزع الشرعية عن إسرائيل".

أولاً: العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

سمح وجود حكومة بينت–لبيد التي تتبنى لغة دبلوماسية نظيفة، وتبتعد عن الخطاب الشعبوي، وتعلن عن رغبتها في تعميق علاقتها مع الدول الليبرالية الغربية "على أساس القيم المشتركة" بتحسن العلاقة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تبينها فعليًا السياسات نفسها التي تبناها سلفها نتنياهو. تجسد ذلك في عودة الحوار السياسي الإستراتيجي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ضمن "اتفاقية الشراكة الأوروبية–الإسرائيلية" بعد أن توقف الحوار خلال العقد الماضي (٢٠١٣–٢٠٢٢) بعد أن انسحبت منه إسرائيل في عهد حكومة نتنياهو، احتجاجًا على مواقف الاتحاد الأوروبي الرافضة لدعم أي مشاريع اقتصادية إسرائيلية متورطة في الاستيطان في الضفة الغربية.[١] لكنه بعد عقد من انقطاعه، عاد للعمل، وعُقد اجتماع للمجلس الاقتصادي– السياسي الأعلى لإسرائيل والاتحاد الأوربي في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، شارك فيه عبر "الزوم" رئيس الوزراء لابيد.[٢] قوبل هذا اللقاء بمعارضة من جهات من المجتمع المدني الأوروبي التي تعارض الاحتلال والسياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، ووقعت نحو ٦٠ منظمة مجتمع مدني رسالة موجهة لرئاسة الاتحاد الأوربي دعت فيها إلى عدم تجديد عقده.[٣]

في المقابل، يحمل تشكيل حكومة اليمين المتطرف، وإعلان وزير العدل عن خطته للإصلاح القضائي بوادر لعودة التوتر، ويمكن أن نستشرف ذلك من خلال ما نشر في جريدة الليموند غداة لقاء نتنياهو وماكرون الذي عقد في ٢ شباط ٢٠٢٣، وبحسبه عبر ماكرون عن خشيته إضعاف الجهاز القضائي، حيث نسب إليه قوله "إذا تم تطبيق الخطة كما هي فإن فرنسا ستستخلص أن إسرائيل انفصلت عن الرؤية العامة للديمقراطية"، وهو ما عاد وألمح إليه وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن بإشارته إلى أن ما يجمع إسرائيل والولايات المتحدة هو القيم المشتركة.[٤]

كان من الإسقاطات المباشرة لانتخاب حكومة اليمين المتطرف تجميد الاتحاد الأوروبي إقرار اتفاق التعاون الاستخباراتي بين جهاز الشرطة الإسرائيلية والشرطة الأوروبية "يوروفيل"، وكان الاتفاق قد وُقّع في أيلول ٢٠٢٢ في انتظار إقراره في البرلمان الأوروبي لبدء العمل فيه. بيّد أن بعض الدول الأوروبية طلبت وقف إقرار الاتفاق حتى تتضح سياسات الحكومة القادمة، وتحديدًا في ما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، وبسبب تولي بن غفير وزارة الأمن القومي المسؤولة عن الشرطة.[٥] علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشترط في جميع الاتفاقيات مع إسرائيل استثناء مناطق الضفة الغربية. في هذا الصدد، ينتظر الاتحاد موقف الحكومة القادمة من هذا البند الموجود في جميع الاتفاقيات منها الاتفاق المذكور، حيث يتخوف الاتحاد الأوروبي من استعمال الحكومة القادمة للمعلومات الاستخباراتية في سياستها المتعلقة بالضفة الغربية.

اتفاقية الشراكة الأوروبية-الإسرائيلية (The EU–Israel Association Agreement)

تشكل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات بينهما، وتشكل بديلًا إستراتيجيًا للاتفاق الإسرائيلي-الأوروبي القديم (١٩٧٥). تم توقيع اتفاقية الشراكة في بروكسل في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، لكنها دخلت حيز التنفيذ في ١ حزيران ٢٠٠٠. تشمل الاتفاقية فتح آفاق تعاون غير مسبوق في العلاقات التجارية، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي يشكل شريكًا تجاريًا أساسيًا لإسرائيل. مثلا، حسب معطيات العام ٢٠٢٠، فإن دول الاتحاد الأوروبي هي وجهة لنحو ٢٩,٣٪ من صادرات إسرائيل، كما أن ٣٤,٤٪ من واردات اسرائيل تأتي منها. كما أن الاتفاق يشمل تعاونًا وطيدًا في المجال العلمي والبحثي. أحد أهم «إنجازات» حكومة بينيت-لابيد كان الاتفاق الذي يربط إسرائيل بمشروع Horizon Europe Search العريق، الذي يمكن الباحثين والمبتكرين الإسرائيليين من المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي الذي يرصد نحو ٩٥,٥ مليار يورو للبحث والابتكار.

لا بد من الإشارة إلى أن المادة ٢ من الاتفاقية تنص على: «أن تقوم العلاقات بين الطرفين ... على أساس احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية...[والتي] تشكل عنصرًا أساسيًا في هذه الاتفاقية». لا بد، أيضًا، من رؤية اتفاقية الشراكة (التي تحمل في معظمها مركبات اقتصادية، وتعاونًا علميًا وبحثيًا وثقافيًا) بالموازاة مع مساعي إسرائيل للانضمام إلى اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث أشارت الأخيرة في جلستها ١١٦٣ في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧ إلى أنه لكي تنضم إسرائيل إليها يجب عليها إثبات التزامها «بالقيم الأساسية» التي يتقاسمها جميع أعضاء المنظمة، وتشمل «الالتزام بالديمقراطية التعددية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان».

يشكل هذا التناقض (أي ضرورة التزام إسرائيل بقيم الديمقراطية، والقيم المشتركة لدول الاتحاد الأوربي، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الاحتلال وإدارة نظام أبارتهايد بين البحر والنهر) أحد أبرز التحديات أمام علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي. مثلًا، من المفترض أن يعقد اجتماع سنوي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي لتطوير الخطط الاقتصادية والعلمية والبحثية. على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذه الاتفاقية، فإن حكومة نتنياهو علقت العمل بموجبها في العام ٢٠١٣، بعد أن عارض الاتحاد الأوروبي أي عمل إسرائيلي خارج الخط الأخضر (أي الأرض المحتلة)، ومانع تقديم تمويل قد يساهم في تعزيز الاستيطان. ومع نجاح لابيد في ٢٠٢١-٢٠٢٢ بإعادة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إلى نصابها الذي ترغبه إسرائيل بسبب كياسته الدبلوماسية، فإن عودة نتنياهو وحكومته اليمينية الاستيطانية من شأنها أن تعقد العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية، وتتسبب في تناقض بين ضرورات السياسة الخارجية الإسرائيلية والتزامات الائتلاف الحكومي الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان، وهو تناقض قد ينفتح على سيناريوهات مختلفة قد تنكشف خلال العام ٢٠٢٣.

من الممكن في هذا السياق، ووفق ما رشح حتى الآن، أن تؤدي التغييرات الخاصة بالقضاء في حالة تطبيقها بصيغتها الحالية إلى توتر العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، ففضلًا عن المعارضة التي ستبديها دول أوروبية ضد هذه التغييرات لما فيها من مساس بحقوق المواطن والأقليات، فإنه سوف يُقلل من التزام دول أوروبية بدعم إسرائيل في المؤسسات الدولية، فقد وقعت مؤخرًا ٢٧ دولة أوروبية على بيان ضد العقوبات التي فرضتها إسرائيل على السلطة الفلسطينية، ومنها دول عارضت أو امتنعت قبل ذلك من التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي طالب محكمة العدل الدولية تقديم موقف قانوني حول الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وأهمها ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا. بالإضافة إلى ذلك، فإن منح الحكومة الحرية، بدون ضوابط دستورية، لمصادرة أراض فلسطينية خاصة، وهدم بيوت فلسطينية، وتقنين البؤر الاستيطانية، سوف يعمق التوتر والأزمة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يؤيد الأخير البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج". وسيعتبر هذه الإجراءات "اغتيالًا" مقصودًا لحل الدولتين.

إسقاطات تشكيل حكومة اقصى اليمين

إن عودة نتنياهو إلى الحكم من جديد، قد يعيد نقاط الخلاف الأساسية المتعلقة بإخلال إسرائيل بقيم العدالة، خصوصًا بسبب خطط أحزاب اليمين الاستيطانية (خصوصًا قائمة الصهيونية الدينية) للاستفادة من فرصة وجودها في الائتلاف الحكومي لتوسيع التهويد في الأرض المحتلة، وهو توسيع ترافق مع هجوم من أعضاء كنيست يمينيين ومتطرفين على الاتحاد الأوروبي واتهامهم له بمعاداة السامية،[٦] وأنه يقوم بمساعدة الفلسطينيين على "السيطرة غير القانونية" على أراضي "ج".[٧] قد يكون من أهم التحديات التي تقف أمام إيلي كوهين، وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد في حكومة نتنياهو السادسة، الحفاظ على، وتطوير، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس اتفاقية الشراكة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ائتلاف يضم اليمين الاستيطاني.[٨]

من أهم التحديات التي تقف أمام وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد في حكومة نتنياهو السادسة، إيلي كوهين، الحفاظ على، وتطوير، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس اتفاقية الشراكة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ائتلاف يضم اليمين الاستيطاني.

على صعيد آخر، تخلق الحرب الأوكرانية ضغوطًا إضافية على إسرائيل في حال تصاعدها باتجاه اتخاذ موقف واضح ضد روسيا، ما قد يتسبب بتغيير قواعد اللعبة في سورية، ومن المتوقع أنه، في حال تصلب الاستقطاب القائم من الممكن أن تطالبها الدول الغربية باتخاذ موقف واضح تجاه روسيا. في ظل حكومة لابيد–بينيت سعت الحكومة إلى المناورة وعدم اتخاذ قرار واضح كي لا يؤدي ذلك إلى تقليص قدرتها على العمل العسكري في سورية. وعلى الرغم من التوجهات المتكررة من أوكرانيا لإسرائيل لتزويدها بمنظومات دفاع جوي، فقد رفضت الأخيرة ذلك. واستغلت أوكرانيا تزويد إيران روسيا بطائرات مسيرة من أجل الضغط على إسرائيل مرة أخرى لتزويدها بمنظومات دفاع ضد الطائرات، لكن إسرائيل استمرت على موقفها الرافض للأسباب نفسها التي تعتبرها إسرائيل إستراتيجية بالنسبة لأمنها القومي.

من المتوقع أن تستمر حكومة نتنياهو بتبني إستراتيجية المناورة والامتناع عن اتخاذ المواقف الواضحة من حيث الاصطفاف إلى جانب المعسكر الغربي، مع تميّز العلاقات بين بوتين ونتنياهو، وهو ما سيعزز من رغبة الأخير عدم التورط باتخاذ موقف واضح ضده. جدير بالقول إن الموقف المتردد لإسرائيل من دعم أوكرانيا، انعكس في التصويت في الأمم المتحدة على القرار بالتوجه لمحكمة العدل الدولية بخصوص الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، حيث امتنعت أوكرانيا عن التصويت، وهو ما يمكن قراءته كرسالة لإسرائيل.

ثانيًا: العلاقات مع الولايات المتحدة

تشكلت العلاقة الإسرائيلية الأميركية عام ٢٠٢٢ في ظل وجود إدارة الحزب الديمقراطي على رأس الحكم في الولايات المتحدة بزعامة جو بايدن ووجود "حكومة التغيير" في إسرائيل. سمح هذا الظرف بالسعي إلى إعادة العلاقات الإسرائيلية الأميركية كعلاقة فوق حزبية كما كانت عليه بشكل عام قبل الاصطفاف المتبادل والواضح لنتنياهو والجمهوريين في معسكر واحد، ما دفع باتجاه تحول إسرائيل إلى موضوع خاضع للنقاشات الحزبية بعد أن كان عابرًا للأحزاب.

في هذا السياق، دفعت الولايات المتحدة من أجل تعميق علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية وعلى رأسها الدفع باتجاه توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، إقامة تحالفات إقليمية تجمع إسرائيل، وعمدت إلى الدفع نحو تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية وإسرائيل حول الملف الإيراني، وامتنعت عن تنفيذ الوعود التي أطلقتها سابقًا في ما يتعلق بفتح القنصلية الأميركية في القدس أو الضغط باتجاه تسوية سياسية أو إعادة فتح مقر منظمة التحرير في واشنطن.

وجسد توقيع بايدن وثيقة "إعلان القدس" خلال زيارته إسرائيل في العام ٢٠٢٢ مع رئيس الوزراء يائير لبيد، التوجه إلى تجاوز التوترات التي شابت علاقة إسرائيل والحزب الديمقراطي خلال حكومات نتنياهو المتعاقبة ورغبة أميركا توفير الدعم لحكومة لابيد ولو بشكل ضمني. أوضحت الوثيقة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل "غير القابلة للكسر"، والالتزام المطلق بأمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري والنوعي، والالتزام بعدم السماح لإيران مطلقًا بامتلاك سلاح نووي، واستعداد الولايات المتحدة استخدام جميع عناصر قوتها لضمان هذه النتيجة".[٩]

جسد توقيع بايدن وثيقة «إعلان القدس» خلال زيارته إسرائيل في العام ٢٠٢٢ مع رئيس الوزراء يائير لبيد، التوجه إلى تجاوز التوترات التي شابت علاقة إسرائيل والحزب الديمقراطي خلال حكومات نتنياهو المتعاقبة ورغبة أميركا توفير الدعم لحكومة لابيد ولو بشكل ضمني.

وأشارت الوثيقة إلى أن العلاقة الخاصة بين الطرفين تقوم على أساس "القيم المشتركة " والمصالح المشتركة والصداقة، موضحة أن القيم المشتركة تشمل القيم الديمقراطية وسلطة القانون. وكان مما يلفت في الوثيقة ما جاء فيها من دعم وتقدير لحكومة التغيير عبر الإشارة لدور نفتالي بينت، إذ جاء فيها: "يُعرب القادة عن تقديرهم لرئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت الذي قاد أكثر الحكومات تنوعًا في تاريخ إسرائيل، والذي تحت قيادته استمرت هذه الشراكة الاستثنائية في النمو".[١٠]

وبالإجمال، يمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة خلال فترة حكومة التغيير شهدت عودة انتظام العلاقات على الأسس التقليدية المتينة بعيدًا عن التجاذبات الحزبية، ولم يغير استشهاد

الصحافية شيرين أبو عاقلة التي تحمل الجنسية الأميركية بشكل خاص على ذلك، حيث أُديرت القضية عبر تجنب المواجهة الإعلامية، وبعيدًا عنها إلى حدّ كبير.

إسقاطات حكومة أقصى اليمين على العلاقات مع الولايات المتحدة ومع اليهود فيها

تشكل عودة نتنياهو للحكم عبر إقامة ائتلاف حكومي من اليمين يجمع شخصيات بعضها مدانة بالإرهاب وأخرى من منظمة "شبيبة التلال" ممن سبق اتهامها بقضايا حرق مسجد فلسطيني في ياسوف[11] وغلاة المتطرفين ، إضافة إلى خطة الإصلاح القضائي التي تطرحها الحكومة ، تشكل معًا لحظة فارقة يمكن أن تؤدي إلى توتير العلاقات بين الطرفين وتدفع باتجاه توسيع الخلافات بينهما.

خلال زيارته لإسرائيل بعد تسلم حكومة نتنياهو الجديدة مهامها، في نهاية كانون الثاني ٢٠٢١، كرر بلينكن، وزير الخارجية الأميركية، التزام بلاده بمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وكذلك بحل الدولتين مشيرًا إلى أن"أي شيء يبعدنا عن حل الدولتين سيقوض أمن إسرائيل على المدى البعيد"، وأشار من ضمن حديثه إلى أن العلاقات بين الطرفين تقوم على "القيم المشتركة". تحمل هذه الإشارات عن الدولتين والقيم المشتركة رسالة ضمنية للحكومة الإسرائيلية المتطرفة الاستيطانية الدينية ومشاريعها.

ترتبط قدرة إسرائيل على إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة من دون الدخول في مواجهة إلى حدّ بعيد بالتطورات الميدانية على الساحة الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بالحرم الشريف في ظل كون بن غفير وزيرًا للأمن القومي، وبالسياسات التي يمكن أن يدفع باتجاهها أطراف اليمين تجاه السلطة الفلسطينية التي قد تدفع باتجاه انهيارها، إضافة إلى تطور الاحتجاجات الداخلية حول مسألة الإصلاح القضائي. والتدهور في هذه المواضيع من الممكن أن يدفع باتجاه التصادم مع الإدارة الأميركية، من دون أن يمس ذلك السياسة المبدئية المرتبطة بالملف الإيراني نظرًا لاعتباره موضوع أمن قومي أميركي وليس فقط مسألة أمن إسرائيلي.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل في أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله "الجناح اليساري". من المهم الإشارة هنا إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تظهر تراجع مكانة إسرائيل في صفوف الحزب الديمقراطي عامة وبين الشباب[12] خاصة مقابل بقائها عالية بين الجمهوريين. وأظهر استطلاع أجري في ٢٠٢٢ [13] أن نسبة تأييد شباب الحزب الديمقراطي للقضية الفلسطينية تجاوز لأول مرة دعم إسرائيل.

من المتوقع أن تدفع تشكيلة الحكومة وما قد يتمخض عنها من سياسات إلى تزايد تراجع مكانة إسرائيل في أوساط الحزب الديمقراطي الأميركي وتقوية الجناح المعارض داخله «الجناح اليساري».

على صعيد آخر، تدفع تشكيلة الحكومة المتطرفة باتجاه تعميق الهوة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة الذين يصل

تعدادهم نحو ٨ ملايين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات في الموقف من إسرائيل بين اليهود في الولايات المتحدة، يمكن أن نتوقع أن تؤدي سياسة الحكومة الجديدة بمستوياتها المتعددة – تشمل إضافة لاستهداف الفلسطينيين والإصلاحات القضائية تبني وجهة نظر أورثوذكسية محافظة في قضايا الدين – إلى الدفع باتجاه تعميق الهوة مع يهود الولايات المتحدة الذين يصوت ٨٠٪ منهم للحزب الديمقراطي، ويتبع جزء واسع منهم تيارات يهودية إصلاحية.

ثالثًا: إسرائيل والعلاقات الإقليمية

سمح وجود حكومة بينيت–لابيد بإنهاء حالة التوتر التي وسمت علاقات إسرائيل مع بعض الدول الإقليمية خلال فترة حكم نتنياهو ٢٠٠٩–٢٠٢١. مثلاً، تصاعد التوتر بين إسرائيل والأردن في آخر أيام حكومة نتنياهو الخامسة في آذار ٢٠٢١ عندما منعت إسرائيل ولي العهد الأردني من زيارة الأقصى، فردت الأردن بمنع نتنياهو من السفر إلى الإمارات عبر مجالها الجوي. في ظل حكومة بينيت–لابيد، تم ترميم هذه العلاقة التي تتوجت بزيارة بينيت، رئيس الوزراء، إلى عمان في تموز ٢٠٢١. [١٤] كما أن العلاقات الإسرائيلية التركية التي شابها التوتر الشديد بعد الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة (أيار ٢٠١٠)، تراوحت بين الحاجة إلى عودة علاقات قوية بين البلدين وخلافات متجددة بسبب سياسات حكومة نتنياهو في المنطقة. حتى أن اتفاق "الصلح" الموقع بين البلدين في العام ٢٠١٦ الذي هدف إلى إغلاق ملف سفينة مرمرة، لم يوصل البلدين إلى تطبيع كامل للعلاقات، خصوصًا بعد مهاجمة تركيا اتفاقيات أبراهام. لكن، في عهد حكومة بينيت–لابيد، ومن خلال دور فاعل للرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ، تطورت العلاقات الإسرائيلية– التركية بشكل سريع تجاه تبادل زيارات على مستوى رفيع وتحسين العلاقات لتعود إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١٠.

وساهم التقارب التركي الإسرائيلي خلال العامين ٢٠٢١–٢٠٢٢ في دفع حركة حماس لتجديد علاقتها مع النظام السوري، لإيجاد بديل جغرافي لتواجد كوادر الحركة في حالة انعكست علاقات إسرائيل–تركيا على حرية عملها السياسي في تركيا. ويبدو أن حماس تركز عملها في تركيا على المجال السياسي فقط، حيث انتقلت القيادة المسؤولة عن العمليات العسكرية مثل صالح العاروري إلى لبنان كجزء من التفاهمات الإسرائيلية التركية على حصر نشاط الحركة في الجانب السياسي فقط. كما دفعت إلى عودة "الدفء" إلى العلاقات الإسرائيلية المصرية وعقد لقاءات على مستوى القمة بعد فترة من الانقطاع. حيث التقى نفتالي بينيت والرئيس عبد الفتاح السياسي وولي عهد الإمارات محمد بن زايد في ٢١ شباط ٢٠٢٢، وجاء ذلك بعد لقاء سابق جمع بينيت والسيسي في شرم الشيخ. وتم التوصل لاتفاق لتوسيع حركة الطيران بين إسرائيل ومصر وتسيير خط طيران مباشر بين مطاري اللد وشرم الشيخ.

فيما دفعت إسقاطات الحرب الأوكرانية وما نتج عنها من أزمة غاز باتجاه الضغط لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود المائية مع لبنان، وتوقيع الاتفاق الثلاثي لتصدير الغاز لأوروبا الذي شمل الاتحاد الأوروبي ومصر. جاء توقيع حكومة لابيد على اتفاق ترسيم الحدود المائية مع لبنان مدعومًا من المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية، وأنهي عمليًا الصراع بين الدولتين على حقول الغاز في الحدود المائية الاقتصادية لكلا الطرفين، لا سيّما حقل غاز كاريش، الذي سيخصص للتصدير خاصة للدول الأوروبية. ولعبت الإدارة الأميركية دورًا فاعلًا من أجل التوصل للاتفاق، وقد أشار بعض المراقبين إلى أنه جاء من أجل تسجيل مكسب لصالح حكومة التغيير لتقويتها انتخابيًا في حال الانتخابات أمام معسكر نتنياهو. ناهيك عن الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بتوقيع الاتفاق فإنه ينطوي على أبعاد إستراتيجية مهمة بسبب تفكيك الصراع حول الحدود المائية بدون أن تصل إلى حرب ومواجهة عسكرية، ونظرًا لموافقة حزب الله الضمنية على الاتفاق ستوضع كوابح على فرص مواجهة مباشرة لاحقة، وأخيرًا بسبب ما تضمنه من اعتراف ضمني بإسرائيل من دون أن يعني ذلك انتهاء فرص المواجهة العسكرية مستقبلًا مع حزب الله، كما ترى دوائر إسرائيلية.

لعبت أزمة الغاز العالمية التي تسببت بها الحرب الاكرانية دورًا في تسريع التوصل لاتفاق في القاهرة في ١٥ حزيران ٢٠٢٢، وقعت عليه كل من إسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر يهدف لتصدير الغاز من إسرائيل لدول الاتحاد الأوروبي عن طريق مصر. جاء توقيع الاتفاق خلال الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط (EMGF). وحدد الاتفاق أن الغاز الطبيعي سوف يُنقل عبر خط قنوات إلى محطات تسييل (LNG) على ساحل البحر المتوسط في مصر (بور سعيد)، حيث يُعاد تصديره إلى دول أخرى كغاز طبيعي مُسال. في الحقيقة، إنها ليست المرة الأولى التي يصل فيها الغاز الإسرائيلي لأوروبا، لكن هذه المرة يُنفذ الأمر من خلال اتفاق، وبشكل مباشر.

اتفاقيات أبراهام أساس تحسين وضع إسرائيل الجيو-إستراتيجي الإقليمي

شكلت اتفاقيات أبراهام أساساً مركزياً بنت عليه إسرائيل لتُحسّن مكانتها الإقليمية وتوقيع اتفاقيات تعاون جديدة. وقعت إسرائيل والإمارات على اتفاق منطقة تجارة حرة بين البلدين في العام ٢٠٢٢. وشهد العام ٢٠٢٢ تعاونًا عسكريًا متزايدًا مع المغرب، فقد زار رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي المغرب في تموز وسبقته لقاءات عسكرية عديدة بين المؤسستين العسكريتين لكلا البلدين، وزار رئيس هيئة الأركان المغربي إسرائيل في أيلول، ودشنت هذه اللقاءات تعاونًا عسكريًا في مجالات عديدة أهمها التوقيع على صفقات أسلحة، خاصة في مجالات الدفاع الجوي. وتؤكد معطيات الصادرات العسكرية الإسرائيلية أن أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية كان توقيع اتفاقيات أبراهام، حيث وصل حجم الصادرات لدول الخليج إلى ٨٠٠ مليون دولار بعد الاتفاقيات، والتي تشكل ٧٪ من مجمل الصادرات

وزير الخارجية الجديد إيلي كوهين في الخرطوم في ٢ شباط: البحث عن انتصارات في الأطراف. (أ.ف.ب)

العسكرية الإسرائيلية. في هذا الصدد، أشار يائير كولس، رئيس شعبة الصادرات الأمنية في وزارة الدفاع، أن "اتفاقيات أبراهام فتحت الباب [للصادرات العسكرية]، وما زلنا على عتبة الباب".

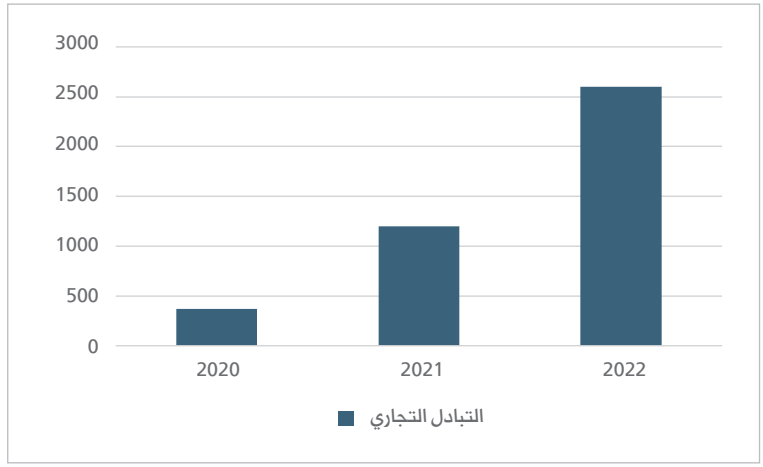

التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات (٢٠٢٠-٢٠٢٢) بملايين الدولارات[١٥]

في هذا الصدد، ليست هنالك معطيات دقيقة حول حجم الصادرات العسكرية للإمارات تحديدًا، لكن يمكن رصد أهم صفقات الأسلحة بين البلدين، حيث تشير مصادر عديدة عن عقود بيع أسلحة من إسرائيل للإمارات، تشمل التوقيع على عقد لتزويد أول منظومة دفاع جوي لدولة الإمارات، وهي منظومة "سبايدر"، من إنتاج شركة رفائيل الإسرائيلية، وهي منظومة دفاع متنقلة تهدف للدفاع عن مناطق واسعة من تهديدات عسكرية، وتستعمل صواريخ جو–جو لحماية المنطقة من تهديدات جوية متنوعة مثل الطائرات المسيّرة، الصواريخ، طائرات حربية وطائرات عمودية.[١٦] على الرغم من أن سلاح الجو الإسرائيلي لا يستعمل هذه المنظومة، فقد تم بيعها لدول عديدة، مثل الهند، والفلبين ودول أخرى، ووصل حجم المبيعات منها إلى ٢ مليار دولار. وذكرت مصادر أخرى أن الإمارات كانت قد نشرت منظومة الدفاع الجوي "براك ٨"، حيث بيّنت صور جوية وضع هذه المنظومة في الإمارات، وظهر خلالها استعمال رادار من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية من نوع " EL-2084". كما أعلن فرع شركة إلبت في الإمارات عن توقيع عقد لتزويد الإمارات بمنظومات دفاعية تعتمد على الليزر لطائرات النقل وتزويد الوقود التابعة لسلاح الجو الإماراتي بقيمة ٥٣ مليون دولار مدة خمس سنوات.[١٧] وهي منظومة تستعمل في الطائرات الإسرائيلية المدنية والعسكرية الكبيرة على حد سواء.

كما أعلنت الصناعات الجوية الإسرائيلية في آذار الماضي عن اتفاق مع الشركة الأمنية الإماراتية EDGE لتطوير مشترك لمنظومات دفاعية. في المقابل، تشير تقديرات إسرائيلية إلى أن إسرائيل لا تزال ثابتة على موقفها برفض بيع الإمارات منظومة "القبة الحديدية" بشكل خاص، بل بيع منظومة رصد (رادار) متقدمة جدًا تستعمله القبة الحديدية لرصد الصواريخ المعادية. بيد أن اتفاقيات أبراهام سمحت لإسرائيل بتحسين سياساتها الخارجية إلى ما هو أبعد من مجرد اتفاقيات تعاون أمني، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو تكنولوجي،[١٨] من خلال تشكيل تحالفات إستراتيجية أكثر تشعبًا وعمقًا، أهمها:

١. مجموعة (I2U2)

أُنشئت المجموعة (I2U2) في تشرين الأول عام ٢٠٢١، وتضم إسرائيل والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. تم عقد القمة الأولى على مستوى وزراء الخارجية (تحت رعاية الرئيس بايدين) في تموز ٢٠٢٢. تهدف المجموعة إلى تعميق التعاون التكنولوجي والتعاون بين القطاعات الخاصة في المنطقة والتصدي للتحديات في ستة مجالات: ١) المياه، ٢) والطاقة، ٣) والنقل، ٤) والفضاء، ٥) والصحة، ٦) والأمن الغذائي.

أُنشئت المجموعة (I2U2) في تشرين الأول عام ٢٠٢١، وتضم إسرائيل والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

إلى جانب كون المجموعة تأتي في سياق جهود الولايات المتحدة لتعزيز اتفاقيات أبراهام، فإن العلاقات الإسرائيلية–الهندية تبدو محورية داخل هذه المجموعة. مثلًا، وفي ما يخص مجال النقل، فإن إسرائيل

انصاعت لتحذيرات البنتاغون الذي دعاها إلى إلغاء العلاقة الصينية بمشروع ميناء حيفا، وعلى ما يبدو فإن إسرائيل تتجه نحو منح تشغيل الميناء لمناقصة هندية-إسرائيلية مشتركة حتى العام ٢٠٥٤. ثانيًا، تعتبر إسرائيل المورد الرئيس للأسلحة الهندية (٤٢٪ من واردات الأسلحة الهندية تأتي من إسرائيل بقيمة سنوية تصل إلى مليار دولار).[١٩]

٢. منتدى النقب

أحد أهم مخرجات اتفاقيات أبراهام كانت "قمة النقب" التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٢٢. وكان اختيار لابيد، وزير الخارجية الإسرائيلي في حينها، لبلدة "ساديه بوكر" في النقب لعقد القمة دلالات لم يخفها. فالقمة انعقدت بالقرب من قبر بن غوريون (مؤسس دولة إسرائيل)، وهدفت إلى: "صناعة التاريخ، وبناء هيكلية إقليمية جديدة تقوم على التقدم والتكنولوجيا والتسامح الديني والأمن والتعاون الاستخباراتي".[٢٠] وتشير القمة إلى تحول إستراتيجي على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة تحت قيادة إسرائيل كلاعب أساسي، بحيث أن يُنشئ روابط اقتصادية وأمنية "لم تكن إسرائيل تحلم بها قبل سنوات قليلة"، حسب أقوال لابيد.[٢١] فبينما أن الهدف الأساس للقمة كان التعبير عن وجود جبهة سياسية وعسكرية موحدة من دول المنطقة المناصرة لإسرائيل أمام إيران (تحديدًا لمحاولة ضبط مخرجات المفاوضات الدولية بخصوص برنامج إيران النووي)، فإن القمة تحولت إلى منتدى ينعقد بشكل دوري. وتنبع أهمية "منتدى النقب" من الآتي:

- تحول المنتدى إلى مجموعة عمل مشتركة على صعيد وزراء الخارجية، وتجتمع مرة كل عدة شهور. انعقد الاجتماع الأول في البحرين في حزيران ٢٠٢٢،

أهم ما رشح عن مجموعة I2U2 من مشاريع حتى نهاية ٢٠٢٢

دولة الإمارات العربية المتحدة: ستقوم باستثمار نحو ٢ مليار دولار لتطوير سلسلة من المشاريع الغذائية في جميع أنحاء الهند، ستدمج أحدث التقنيات الذكية للحدّ من هدر الطعام وفساده، والحفاظ على المياه العذبة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. أما الهند فستوفر الأرض المناسبة للمشروع وستسهل اندماج المزارعين في حدائق الطعام. وبدورهما، فإن إسرائيل والولايات المتحدة توفران العقول والرياديين من القطاع الخاص لتقديم خبراتهم وتقديم حلول مبتكرة تساهم في الاستدامة الشاملة للمشروع.

الطاقة النظيفة

تطوير مشروع طاقة متجددة هجين في الهند يتكون من ٣٠٠ ميغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية مكمّلة بنظام تخزين طاقة البطارية. قامت وكالة التجارة والتنمية الأميركية بتمويل دراسة جدوى للمشروع بقيمة ٣٣٠ مليون دولار أميركي. وتشارك الشركات الإماراتية كشركاء في تقديم المعرفة والاستثمار. وتعتزم إسرائيل والولايات المتحدة العمل مع الإمارات والهند لتسليط الضوء على فرص القطاع الخاص. تحرص الشركات الهندية على المشاركة في هذا المشروع والمساهمة في هدف الهند المتمثل في تحقيق ٥٠٠ جيجاوات من سعة الوقود غير الأحفوري بحلول العام ٢٠٣٠. يهدف المشروع إلى تقوية الهند أمام الصين من خلال جعل الهند مركزًا عالميًا لسلاسل التوريد البديلة في قطاع الطاقة المتجددة.

والثاني كان اجتماعًا افتراضيًا عبر الإنترنت في تشرين الأول ٢٠٢٢، ثم انعقد الاجتماع الثالث في الإمارات بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، بينما من المتوقع أن ينعقد الاجتماع الرابع في المغرب في وقت لاحق من العام ٢٠٢٣.

أحد أهم مخرجات اتفاقيات أبراهام كانت «قمة النقب» التي جمعت رؤساء خارجية دول اتفاقيات أبراهام (البحرين، الإمارات، المغرب) بالإضافة إلى مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٢٢.

- مع أن المنتدى هو مجموعة عمل على مستوى رؤساء الخارجية، إلا أنه يحتضن ست لجان عمل مشتركة تتخصص في التعاون الإقليمي المتعلق بـ : ١) بالصحة، ٢) الأمن الإقليمي، ٣) التعليم والتسامح، ٤) المياه والأمن الغذائي، ٥) السياحة، ٦) الطاقة. إن جمع كل هذه اللجان المتخصصة تحت مظلة وزارات الخارجية يشير إلى دور السياسة الخارجية الإسرائيلية على مستوى المنطقة والتي تشرف على "خارطة طريق" لتوطيد التطبيع عبر وضع خطط عمل مكثفة في هذه المجالات الستة. من المتوقع أن توضع خطط العمل في اجتماع المنتدى القادم في المغرب.

وتشير القمة إلى تحول إستراتيجي على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة تحت قيادة إسرائيل كلاعب أساسي، بحيث أن يُنشئ روابط اقتصادية وأمنية «لم تكن إسرائيل تحلم بها قبل سنوات قليلة»

- تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بتوسيع عمل المنتدى واختصاصاته ليتحول إلى تحالف إقليمي تقوده إسرائيل. أحد أهداف المنتدى، هو تحويله إلى ميكانزم للتعاون الإقليمي لا غنى عنه بحيث تنضم إليه دول أخرى في الإقليم. إن خطط العمل المركزية للتعاون الإقليمي ستصدر، على ما يبدو، من خلال هذا المنتدى الذي يسعى إلى توسيع دائرته لضم دول مفتاحية أخرى في المنطقة، خصوصًا تلك التي تشترط حلًا للمسألة الفلسطينية للوصول إلى اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل. ربما لهذا السبب، دعا لابيد السلطة الفلسطينية للانضمام إلى هذا المنتدى، كما تمت دعوة الأردن للاستثمار.
- ولأن العقل المدبر للمنتدى، الذي يشرف بشكل حثيث على صياغة خطط العمل الإقليمية، هو آلون أوشبيتس، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، فمن المتوقع أن يتحول المنتدى إلى إطار ضاغط لتطويع عمل السلطة الفلسطينية على صعيد سياستها الخارجية. فقد ربط وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد، إيلي كوهين، أهمية منتدى النقب ودوره الإقليمي مع "استيائه" من نوايا السلطة الفلسطينية بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية.[٢٢]

في مقابل هذه التحالفات الإستراتيجية التي تحمل آثارًا مهمة على الاصطفافات الجيو-إقليمية، لم تنجح حكومة بينيت-لابيد بتوقيع اتفاق تطبيع مع السعودية على الرغم من المساعي الحثيثة والحديث الإعلامي

المتكرر حول عقد العديد من اللقاءات بين البلدين على مستويات مختلفة[٢٣]. ومع ذلك، نجحت حكومة بينيت–لابيد في تسجيل مكسب دبلوماسي بموافقة السعودية على السماح باستعمال الأجواء السعودية للسفر إلى الإمارات العربية والبحرين، ولشركة الطيران الهندية ضمن رحلاتها من وإلى إسرائيل.

مع عودة نتنياهو، من المتوقع أن يتحول توسيع قائمة الدول المنخرطة بالتطبيع إلى أحد محاور العمل لحكومته، وهو ما تم التعبير عنه في الاتفاقيات الائتلافية بشكل واضح، وفي ظل الصورة المرافقة لحكومته كحكومة متطرفة فإن السعي لتوسيع دائرة التطبيع سيتصاعد بشكل أكبر كجزء من عملية تبييضها وقبولها الدولي، وفي هذا الإطار من المتوقع أن تبذل حكومة نتنياهو جهودًا خاصة لدفع التطبيع مع السعودية، مع العلم أن الإمكانيات لتحقق ذلك متدنية في ظل ما تشكله حكومة نتنياهو من مخاطر جدية لتفجير الأوضاع الميدانية. في المقابل ستعمل حكومة اليمين على العمل على توسيع الدائرة بجذب دول ضعيفة من الهوامش كتشاد إضافة لإنهاء الاتفاقية مع السودان.

رابعًا: إسرائيل والملف الإيراني

ما زال الموقف الإسرائيلي يضع التهديد النووي الإيراني على قمة التهديدات الإستراتيجية التي يجب التعامل معها، وأضيف إلى ذلك بعد اندلاع الحرب السورية الداخلية التموضع الإيراني الإقليمي خاصة في سورية وفي لبنان عبر علاقة إيران مع حزب الله. بعد أربع سنوات من انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي ومطالبته بإعادة وضع اتفاق على أسس جديدة، تحولت عملية مواجهة الملف الإيراني إلى معضلة أمنية وعسكرية بالأساس كما يوضح ذلك بشكل واسع فصل المشهد الأمني في هذا التقرير. من جهة حقق الانسحاب الأميركي رغبة إسرائيل التي تدفع نحو وضع اتفاق جديد بعيد الأمد يكون أكثر تشددًا وحزمًا، لكن من جهة أخرى في ظل عدم وجود خيار عسكري أصبح بإمكان إيران كسب مزيد من الوقت لتطوير برنامجها. دبلوماسيًا تتمحور السياسة الخارجية الإسرائيلية على الدفع باتجاه تشديد العقوبات على إيران ومحاصرتها دبلوماسيًا وعدم توقيع اتفاق لا يوائم تصورها. وجاء تعثر التوقيع على اتفاق في العام ٢٠٢٢ لأسباب مرتبطة بشكل خاص بالحسابات الأميركية ليصب في الموقف الإسرائيلي، وليعقد في الوقت نفسه المعضلة حول كيفية مواجهة المشروع النووي.

الموقف الدولي من الملف الإيراني مرتبط باتهامها "بالوقوف الواضح إلى جانب روسيا في حربها على أوكرانيا وبتزويد الأخيرة بطائرات من غير طيار ومدها بالخبراء" ما يحولها إلى جزء من المشكلة التي تواجهها أوروبا على أراضيها[٢٤] الأمر الذي يسهم في الدفع باتجاه الموقف الإسرائيلي نحو عزل إيران وتشديد العقوبات عليها، خاصة في ظل تقاطع ذلك مع التعاطف الشعبي الغربي مع حركة الاحتجاج الداخلية التي تفجرت في أيلول الماضي على مقتل الشابّة الإيرانيّة من أصل كردي مهسا أميني.

إضافة إلى العمل على المستوى العسكري تتمحور الدبلوماسية الإسرائيلية على النقاط الآتية:

١. الدفع باتجاه تعميق التعاون المخابراتي مع دول الخليج الشريكة باتفاقات أبراهام في مواجهة إيران.
٢. الاستثمار بالتعاون الإيراني الروسي من أجل تعزيز عزل إيران ومواجهتها وتشديد العقوبات عليها من قبل الدول الغربية باعتبارها تهدد أمنهم المباشر.
٣. التشديد على أن إيران لا تشكل خطرًا إقليميًا فقط بسبب مشاريعها وبرامجها التي تتهمها بها إسرائيل، بل بسبب النظام القمعي الذي تجسد بقمع التظاهرات واعتبارها مصدر تهديد "للعالم الحر"، والدفع باتجاه توسيع قائمة المطاردة والعقوبات على الشخصيات التي على رأس النظام.
٤. تعميق التعاون مع أذربيجان والاستثمار في العلاقة معها على المستويات المختلفة لما يتيحه ذلك من تواجد على "الحدود الإيرانية".

خامسًا: إسرائيل في مواجهة قرارات الأمم المتحدة حول الاحتلال

تواجه إسرائيل تحديات جدية، لكنها تتصاعد أو تتقلص بوتائر مختلفة، تتعلق بنزع الشرعية عنها. ويُستخدم مفهوم "نزع الشرعية عن إسرائيل" في هذا التقرير للتعبير عن طيف واسع من التحولات في المواقف الدولية والدبلوماسية، سواء من الدول (عبر سياساتها الخارجية تجاه إسرائيل) أو منظمات حقوقية دولية. على الجانب الأول من هذا الطيف، يمكن أن نضع مواقف رسمية لدول أساسية، مثل بعض دول الاتحاد الأوروبي، التي يمكن توصيف مواقفها على أنها "امتعاض" من استمرار سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة وتوسعها فيها، وانعدام أفق سياسي، بالإضافة إلى "النظر بريبة" للتحولات البنيوية داخل إسرائيل التي ينظر إليها على أنها قد تقلل من "ديمقراطيتها" وتتعارض مع "القيم المشتركة" التي تربط إسرائيل مع العالم الحر. ومع أن هذه التحولات لا تزال تراوح مكانها باعتبارها "امتعاضات" غير مقرونة بشكل رسمي بتغيير في العلاقات الخارجية مع إسرائيل، أو في التعاون الأمني، والاقتصادي، والثقافي، فإنها تنذر بوجود سيرورة على إسرائيل أن تأخذها بعين الاعتبار. **على الجانب الآخر من هذا الطيف**، نشهد أصواتًا أكثر راديكالية، تصدر بالتحديد عن منظمات حقوقية (مثل منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، وغيرها) وأممية (مثل الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية). تعتبر هذه الأصوات أكثر راديكالية كونها تسم ممارسات إسرائيل، بشكل صريح، بجرائم الأبارتهاد، أو الاستعمار، أو الاضطهاد

على الجانب الآخر من هذا الطيف، نشهد أصواتًا أكثر راديكالية، تصدر بالتحديد عن منظمات حقوقية (مثل منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، وغيرها) وأممية (مثل الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية). تعتبر هذه الأصوات أكثر راديكالية كونها تسم ممارسات إسرائيل، بشكل صريح، بجرائم الأبارتهايد، أو الاستعمار، أو الاضطهاد والعنصرية.

والعنصرية. هناك خشية داخل إسرائيل من تنامي هذه الأصوات، الأمر الذي قد يساهم في تغيير العلاقات الخارجية الإسرائيلية مع دول أخرى التي قد تستأنس بمواقف هذه المنظمات الحقوقية والأممية أو تعتبرها مدعاة لإعادة ترتيب علاقاتها مع إسرائيل على المدى البعيد. إسرائيليًا، ثمة سيرورتان تؤثران على سياق "نزع الشرعية"، الأولى تساهم في تفاقمه والثانية تسعى إلى الحدّ من تبعاته:

- السيرورة الأولى، تتمثل في علاقة إسرائيل مع الفلسطينيين، سواء فلسطيني الداخل وتشمل انعدام المساواة الحقوقية والاقتصادية والسياسية- التي وصفها تقرير منظمة بتسيلم عام ٢٠٢١ بأنها جزء من نظام الأبارتهايد، أو فلسطينيي الأرض المحتلة حيث ينعدم الأفق السياسي، ويتفاقم الفصل العنصري وتقييد الحركة وقمع الحقوق المدنية والسياسية والاستمرار في تهويد أراضي "ج" والقدس- وهي ما وصفه أحد تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٢٢ بأنه حالة استعمار استيطاني. تتعزز هذه السيرورة التي من شأنها أن تفاقم مساعي "نزع الشرعية" عن إسرائيل بسبب عزم حكومة نتنياهو السادسة إدخال "إصلاحات قضائية" قد تجعل إسرائيل في نظر المجتمع الدولي، أقل ديمقراطية، وأكثر استبدادًا، وأبعد عن "القيم المشتركة" مع العالم الحر والديمقراطي.
- السيرورة الثانية، التي قد تساهم بشكل معاكس في عرقلة مساعي "نزع الشرعية"، أو إبطائها، أو مكافحتها، تتمثل في السياسات الخارجية الإسرائيلية التي باتت تفرد مساحة خاصة في أجندتها وتمويلها وممارساتها لـ "مكافحة" مساعي نزع الشرعية عن إسرائيل وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والتعاون (بمستوياته كافة) مع دول تعتبرها إسرائيل أساسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

استنادًا إلى هذه الخلفية التي تلخص المشهد في ما يخص ما تعتبره إسرائيل مسألة "نزع الشرعية"، وقبل تلخيص أهم القرارات الصادرة عن منظمات حقوقية ودولية وكيف تؤثر على مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، لا بد من الإشارة إلى أن العديد من التقارير الإسرائيلية كانت حذرت مما سمته تنامي "نزع الشرعية" عن إسرائيل واعتباره لا يقل أهمية عن الخطر الإيراني. صدر أهم هذه التقارير عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS في كانون الثاني ٢٠١٦، حيث حذر من أن يؤدي نزع الشرعية المتزايد، وتعميق العداء لإسرائيل، إلى تردي مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، والتأثير سلبًا على حرية عمل إسرائيل السياسية والعسكرية، وربما حتى الإضرار باقتصادها. لذلك، فالموضوع "وثيق الصلة بالأمن القومي للبلد ويتطلب استجابة منهجية".[٢٥]

أدناه أهم المحطات (٢٠٢١-٢٠٢٢) التي تندرج تحت ما يمكن تسميته "تنامي نزع الشرعية عن إسرائيل":

١. تقرير "نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر- إنه الأبارتهايد"[٢٦] الصادر عن بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١

جاء في التقرير: في كل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل - داخل الخطّ الأخضر وفي الضفة

الغربيّة وشرقيّ القدس وقطاع غزّة – يقوم نظام واحد يعمل وفق مبدأ ناظم: تحقيق وإدامة تفوق جماعة من البشر (اليهود) على جماعة أخرى (الفلسطينيّين). إنه نظام فصل عنصري – أبارتهايد. إنّ الوسيلة الأساسيّة التي تسخّرها إسرائيل لتحقيق مبدأ التفوّق اليهوديّ هي هندسة الحيّز جغرافيّاً وديمغرافيّاً وسياسيّاً: يدير اليهود حياتهم في حيّز واحد متواصل يتمتّعون فيه بالحقوق الكاملة وتقرير المصير. وعلى عكس ذلك، يعيش الفلسطينيّون في حيّز مشظّى إلى معازل مختلفة وإسرائيل تقرّر أيّ الحقوق تمنح للفلسطينيّين في كلّ من هذه المعازل وأيّها تسلب – وفي جميعها هي حقوق منقوصة مقارنة بالحقوق التي يتمتّع بها اليهود.

٢. **تقرير المحكمة الجنائية الدولية تقرر أن فلسطين هي دولة وتقع ضمن اختصاص المحكمة للتحقيق في إمكانية ارتكاب جرائم حرب[٢٧] الصادر بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢١**

حيث قررت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، بالأغلبية، أن **للمحكمة أن تمارس اختصاصها الجنائي في الحالة في فلسطين**، وأن النطاق الإقليمي لذلك الاختصاص يمتد ليشمل غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

٣. **تقرير "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"[٢٨] الصادر عن هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٢١**

جاء في التقرير: يعيش اليوم نحو ٦,٨ مليون يهودي إسرائيلي و٦,٨ مليون فلسطيني في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. في معظم أنحاء هذه المنطقة، إسرائيل هي القوة الحاكمة الوحيدة؛ وتمنح السلطات الإسرائيلية في هذه المناطق امتيازات بشكل ممنهج لليهود في أغلب مناحي الحياة، وتميّز ضدّ الفلسطينيين. وعمدت السلطات بدرجات مختلفة من الشدة إلى نزع ممتلكات الفلسطينيين، وإخضاعهم، وعزلهم، وفصلهم قسرًا بحكم هويتهم. في بعض المناطق، بحسب ما يظهره التقرير، كان هذا الحرمان شديدًا إلى درجة أنه **يرقى إلى مستوى الفصل العنصري والاضطهاد، وهما جريمتان ضدّ الإنسانية....** على مدى السنوات الـ ٥٤ الماضية، سهّلت السلطات الإسرائيلية نقل اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنحتهم مكانة أعلى بموجب القانون مقارنة بالفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق نفسها في ما يتعلق بالحقوق المدنية، والوصول إلى الأرض، وحرية التنقل والبناء، ومنح حقوق الإقامة للأقارب.

٤. **تقرير "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"[٢٩] الصادر عن منظمة العفو الدولية– آمنستي بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢**

حيث حلَّلت منظمة العفو الدولية نية إسرائيل إقامة – والإبقاء على – نظام من قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم، كما فحصت العناصر الأساسية لهذا النظام، التي تتمثل في: شرذمة الأراضي؛

والتفرقة والعزل والسيطرة؛ ونزع ملكية الأراضي والممتلكات؛ والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت المنظمة إلى أن **ذلك النظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري (أبارتهايد). ويجب على إسرائيل تفكيك هذا النظام** الذي يتسم بالقسوة، كما يجب على المجتمع الدولي الضغط عليها لتحقيق ذلك. ويجب على جميع الأطراف التي لها ولاية قضائية على الجرائم المُرتكبة لإدامة هذا النظام أن تبادر بإجراء تحقيق في هذه الجرائم.

٥. **تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل[٣٠] الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠٢٢**

خلص التقرير بالتوصية الآتية: **المطالبة برأي استشاري على وجه السرعة من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لرفض إسرائيل المستمر إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة**، بما فيها القدس الشرقية، والذي يرقى إلى مستوى الضم الفعلي، إضافة إلى رفض إسرائيل احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتزامات الدول الأخرى والأمم المتحدة بضمان احترام القانون الدولي.

٦. **تقرير حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧،[٣١] الذي حررته فرانشيسكا ألبانيز: المقررة الخاصة في الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢٢**

خلص التقرير إلى: ضرورة امتثال إسرائيل لالتزاماتها وتكف عن إعاقة إعمال حق الشعب الفلسطيني تقرير المصير، وأن تنهي **احتلالها القائم على الاستعمار الاستيطاني** فورًا ودون قيد أو شرط، وأن تقدم تعويضات عن أفعالها غير المشروعة. ويوصي التقرير بأن تدين كل الدول الانتهاكات المتعمدة من الجانب الإسرائيلي بما في ذلك الممارسات الاستعمارية الاستيطانية، وإعادة جميع الأراضي والموارد التي شُرد منها الشعب الفلسطيني وجُرد من ملكيتها **وعدم ربط الانسحاب بعملية تفاوض إسرائيلي–فلسطيني.**

إجمال

سعت إسرائيل للاستفادة من اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا لتحسين وضع علاقاتها الدولية. فقد انشغلت دول أوروبا بالحرب وانعكاساتها على الاقتصاد وإمدادات الطاقة. كما أن الولايات المتحدة كانت منشغلة بملفي الكورونا والاقتصاد ثم بملفي إيران وأوكرانيا. سمحت هذه الوقائع لإسرائيل بالتخفف من أي ضغوط محتملة، سيما أن وجود حكومة بينيت–لابيد (٢٠٢١–٢٠٢٢) سمحت بإحداث انفراجة في علاقات إسرائيل مع دول إقليمية (الأردن وتركيا ومصر) ودول الاتحاد الأوروبي.

بيد أن عودة نتنياهو إلى الحكم في نهاية العام ٢٠٢٢، قد يترك مشهد العلاقات الخارجية على مفترق أكثر من سيناريو. من جهة، تسعى حكومة نتنياهو إلى الاستفادة من "الاستراحة" التي أخذها نتنياهو من الحكم والحفاظ على ترميم بعض العلاقات الخارجية لإسرائيل التي قام بها لابيد. من جهة أخرى، فإن حكومة نتنياهو ملتزمة، على ما يبدو، بنصوص الاتفاقيات الائتلافية مع أحزاب يمينية واستيطانية (أي مكونات قائمة الصهيونية الدينية) وبالتالي توسيع الاستيطان، والمضي قدمًا في تعميق نظام الأبارتهايد، وهي المسائل نفسها التي تسببت في تراجع علاقات إسرائيل سابقًا في فترات حكومات نتنياهو ٢٠١٢–٢٠٢١.

الآن، يبدو أن إسرائيل في عهد حكومة نتنياهو السادس مقبلة على وضع معقد سيسبب خسائر كبيرة لعلاقاتها ووضعها الدولي، أهمها تدهور صورة إسرائيل بسبب تمسكها بسياساتها اليمينية، التي تعزز الاحتلال، لكن أيضًا بسبب الإصلاحات القضائية والممارسات الداخلية "المتطرفة ثقافيًا". تتعزز أرجحية هذا السيناريو بعد اتخاذ واشنطن مواقف محافظة من بعض حلفاء نتنياهو المتطرفين، وحساسية قسم كبير من يهود أميركا لبعض القضايا الدينية والسياسية، واستياء الأوساط الاقتصادية والحقوقية في العالم من خطة "الإصلاح القضائي".

الهوامش

١ للمزيد، انظر/ي المربع المتعلق باتفاقية الشراكة الإسرائيلية–الأوروبية. أو راجع/ي، European Commission, "EU trade relations with Israel. Facts, figures and latest developments". See: https://bit.ly/3x9ohcV

٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي، "لأول مرة منذ عقد، إسرائيل والاتحاد الأوروبي يجددان الحوار السياسي–الإستراتيجي"، نشرة صحافية بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/news/spoke_dialog021022

٣ آريئل كاهانا، "إسرائيل والاتحاد الأوروبي يحسنان من العلاقات، والـ BDS تسعى إلى عرقلة الأمر"، في "إسرائيل هيوم"، بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YnUVDF

٤ ايتمار آيخنر، "مكارون يحذر نتنياهو: في حال تم تمرير الإصلاحات القضائية، سنعتبر أن إسرائيل غادرت الديمقراطية"، في واينت، بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/bkdj7493s

٥ يهوناتان ليس، "مصادر إسرائيلية: الاتحاد الأوروبي جمّد التعاون مع يوروفيل بسبب سياسات الحكومة القادمة"، في هآرتس، ٦ كانون الأول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3Yyh4yQ

6 Lazar Berman, "Dozens of MKs accuse EU of blood libel, hatred after West Bank plan leaked", in Times of Israel, 21 Dec 2022. See: https://bit.ly/3RNsBrV

٧ مايا شيؤون تسدكياهو. «اليمين يحرض على الاتحاد الأوروبي"، في معهد متافيم. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3DUaPxu

٨ (انظر/ي خطاب كوهين في ٢ كانون الثاني ٢٠٢٣ بعد تسلمه منصبه على الرابط الآتي: https://bit.ly/3YDIrYo

٩ نص الوثيقة التي تحمل عنوان "شراكة القدس الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل: إعلان مبادئ"، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3JVdU4e

١٠ المصدر نفسه.

١١ هاجار شيزف، "عضو الكنيست الجديد عن الصهيونية الدينية: تسافي سوكوت وهو أحد مقيمي البؤرة أفاتار، وملاحق سابقًا من قبل الشاباك"، في هآرتس، بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YigXrv

12 Lydia Saad, "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians", Gallup, May 28,2021. https://news.*gallup*.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx

13 Zoha Qamar, "More Democrats Than Ever Support the Palestinian Cause, And That's Dividing the Party", *FiveThirtyEight*, Sep 22,2022. https://fivethirtyeight.com/features/democrats-israeli-palestinian-conflict-divide/

١٤ باراك رابيد، "بعد سنوات من القطيعة مع نتنياهو: بينيت يلتقي الملك عبد الله سرًا في القصر في عمان"، موقع والاه الإخباري، بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://news.walla.co.il/item/3446939

١٥ داني زاكين، "ما هو وضع التجارة الإسرائيلية مع الإمارات"، موقع غلوبس، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3xcqQv0

١٦ أودي عتصيون، "إسرائيل ستبيع للإمارات منظومة الدفاع الجوي من طراز "سبايدر"، موقع واينت، بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/sjhz0n5ws

١٧ موقع معاريف، "منظومة تسلح متقدمة بيعت لدولة خليجية"، معاريف، ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3YkaFHL

١٨ انظر/ي مثلًا، جدول بأهم الاتفاقيات التي وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢ في التقرير الإستراتيجي السابق، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3HLiiA8

19 Daniel Markey, "What You Need to Know About the I2U2", in USIP, 28 july 2022. See: https://bit.ly/3RLdWgJ ؛ للمزيد حول ما رشح عن المجموعة، انظر/ي: White House, "Joint Statement of the Leaders of India, Israel, United Arab Emirates, and the United States (I2U2)". See: https://bit.ly/40MbFpY

٢٠ راجع/ي النص الكامل لكلمة وزير الخارجية الإسرائيلية لابيد، باللغة الإنكليزية، على: https://bit.ly/3Xjb8IQ

٢١ انظر/ي موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، نشرة صحافية بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠٢٢، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3xcZjtj

٢٢ انظر/ي موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، نشرة صحافية بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٢٣، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3jNXNdZ

٢٣ تامير مورغ، "تقارب سياسي جوهري بين السعودية وإسرائيل"، "يسرائيل هيوم"، ٢٨ أيار ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/11286920

٢٤ سيما شاين وآخرون، "إيران: المهمة–وقف تحدي النووي والتموضع الإقليمي" التقييم السنوي لمعهد الأمن القومي. العام ٢٠٢٣. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.inss.org.il/he/publication/iran-2023

٢٥ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3Hx5HjO

٢٦ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.btselem.org/arabic/apartheid

٢٧ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3YbwER1

٢٨ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

٢٩ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/5141/2022/ar/

٣٠ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3RCgopI

٣١ راجع/ي التقرير على الرابط الآتي: https://bit.ly/3XbIzgH

صدر حديثاً عن «مدار»